في مبنى مجلس النواب:

انعقاد اللقاء التشاوري حول قضايا المياه في اليمن

□ صنعاء/سبأ:

عقد أمس بمبنى مجلس النواب لقاء للتشاور حول قضايا المياه في اليمن، والإجراءات الرئيسة المتبعة وبالذات تعديلات قانون المياه لتأكيد التوزيع العادل للموارد المائية في جانبي الاستخدامات المنزلية والزراعية، وكذا آلية ضبط ومراقبة الحكومة والبرلمان للقوانين المتعلقة بالمياه.

وفي اللقاء الذي أداره الدكتور عبد الرحمن فضل الارياني، وزير المياه والبيئة، وشاركت فيه بعثة المفاوضات الألمانية اليمنية برئاسة البروفسور / ماثيوس فايتر / رئيس قطاع السياسات التنموية الإقليمية والشرق الأدنى في الوزارة الإتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والجانب البرلماني ممثلا بلجنتي المياه والبيئة، والزراعة والري، وكذا الجانب الحكومي ممثلاً بوزارتي المياه والبيئة والزراعة والري تحدث المهندس حسن عمر سويد رئيس لجنة المياه والبيئة، قائلاً: "نلتقي جميعا لموضوع هام مرتبط بوجودنا، وهو الماء، وبما يرتبط به من معاني الحياة".. مشيرا إلى أن المياه أصبحت مشكلة الحقيقة وأمرا واقعا ينبغي حيالها التعاون لحلها سواء في السلطة التشريعية، أو التنفيذية أو القضائية.

كما أشار إلى أن مشكلة المياه ترتبط بمسببات كثيرة، منها ندرة المياه في اليمن، والاستنزاف الجائر المستمر للمياه، والحفر العشوائي المستمر والعميق للآبار الموجودة، والتلوث والملوحة، والتصحر، والقات، والري التقليدي للمحاصيل الزراعية، والتزايد السكاني.

واعتبر الإنسان طرفاً أساسياً في تلك المسببات، لافتاً إلى وجود حلول بيد الإنسان، منها: إيجاد قانون المياه الذي ينظم الحفر والاستخدام الأمثل للمياه الجوفية، ووجود ساحل كبير على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب لتحلية المياه للمحافظات القريبة لتغطية احتياجاتها من مياه الشرب أو الزراعات المالحة، ووجود الوديان الكبيرة سواءً وديان البحر الأحمر ووديان خليج عدن ووديان بحر العرب ووديان الربع الخالي، والتي يمكن الحفاظ عليها كمناطق زراعية وتنميتها، بالإضافة إلى المدرجات والقيعان الزراعية بالمرتفعات الجبلية، مشيرا إلى ما تم تنفيذه في عهد فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية سواء في سد مأرب أو في مشروع وادي مور أو زبيد وسهام ووادي تبن وحضرموت ووادي حجر، وما هو قيد التنفيذ مثل أودية حسان، بنا، وسردود.

كما اعتبر وجود مواسم متعددة للأمطار وسلسلة جبلية كبيرة، بالإضافة إلى تجربة كبيرة في مجال السدود والحواجز المائية بالنسبة لليمن ضمن الحلول.. مشيرا إلى ما تم تحقيقه في هذا المجال.

وقال سويد: "المدرجات الجبلية تعتبر وسيلة لحصاد الأمطار، وكل ما نحتاجه للحفاظ عليها وصيانتها وبناء مدرجات جبلية جديدة".. مضيفاً: "إن لدينا أحواضاً كبيرة للمياه مثل حوض البحر الأحمر وحوض خليج عدن وحوض بحر العرب وحوض الربع الخالي".. متسائلا كيف نستطيع في ضوء قانون المياه الحفاظ عليها وتنميتها والحفاظ عليها من التلوث.

ولفت رئيس لجنة المياه والبيئة إلى وجود محاصيل زراعية اشتهرت بها بلادنا واحتياجاتها المائية قليلة وقيمتها عالية جدا مثل البن، القطن، النخيل، الرمان، العنب، اللوز، السدر، والحبوب المطرية.. مؤكدا ضرورة تنميتها وتشجيع المزارعين على الاستمرار عليها وتشجيع الزراعة المطرية على السيول والغيول والوديان، بالإضافة إلى الزراعة المعتمدة على الري من الآبار، التي يتم ربطها بشبكات الري، وتشجيع هذا الاتجاه.

ونوه الى التوجيهات المستمرة للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية حول الحفاظ على المياه وترشيد الاستخدام وشبكات الري، وتشجيع إنشاء السدود والمنشآت المائية، ومنشآت الري وفق الدراسات الاقتصادية والفنية والحقوق المائية والأعراف السائدة، التي يجب الاستفادة منها".

ودعا رئيس لجنة المياه والبيئة إلى التكامل والتعاون من الجميع وكلا حسب موقعه في لجنتي المياه والبيئة والزراعة والري والأسماك من مجلس النواب من خلال التشريع، وتفعيل القانون والرقابة والمتابعة المستمرة ووزارة المياه والبيئة فيما يخصها في القانون ومن خلال الهيئات والمؤسسات التابعة لها سواءً مركزيا أو محليا، ووزارة الزراعة والري فيما يخصها من القانون، ومن خلال الهيئات والإدارات التابعة لها سواءً مركزيا أو محليا.

وقال سويد: "لا ننسى أن نشير إلى دور السلطة المحلية في المشاركة في هذا الجانب".. لافتاً إلى دور السلطة القضائية في تفعيل القانون، مضيفاً: "ولا ننسى أن نشير إلى جهود لجنتي المياه والبيئة والزراعة والري والأسماك في دعم الوزارات المناظرة من خلال الموافقة وإقرار المشاريع الممولة سواءً من البنك الدولي أو المانحين في هذا الجانب"..

ونوه إلى وجود مشاريع عديدة في الميدان سواءً في مياه الشرب والري أو الرقابة على تنفيذ المشاريع المذكورة، مشيرا إلى متابعة لجنة المياه والهيئة العامة للموارد البيئية تنظيم اللوائح المنظمة لقانون المياه، وكذلك التعديلات الخاصة بقانون حماية البيئة مع الهيئة العامة لحماية البيئة، بالإضافة إلى مشكلة حوض مياه صنعاء المتفاقمة..

وأكد أهمية تعاون الجميع لإيجاد حلول عملية تنفيذية مثل تنفيذ مشروع سد الخارد وسدود حوض صنعاء وإلزام مزارعي الحوض باستخدامات شبكات الري، ومنع الحفر العشوائي وغيرها من المعالجات.

وثمن رئيس لجنة المياه والبيئة ما يقدمه الأصدقاء الألمان والمانحين في قطاع المياه والبيئة والزراعة والري، مشيرا إلى أهمية استمرار هذا الدعم.. شاكرا جهود سفير ألمانيا لدى بلادنا في حماية البيئة في جزيرة سقطرى، مؤكدا أن اللجان في الجهات المختصة ستكون عونا لهم في المتابعة والرقابة والاستخدام الأفضل لهذا الدعم.

الأخ مختار صادق أمين أبو راس عن لجنة الزراعة والري والثروة السمكية أشار إلى أهمية العمل على تقوية مؤسسات قطاع الموارد المائية، وتفعيل وتوضيح اختصاصاتها في كامل الريف والحضر مع التوسع في اللامركزية، وكذا أهمية ترشيد استخدامات الموارد المائية، وتحسين تخصيص المياه من القطاعات المختلفة، وكذا تعزيز أنماط الانتفاع، والتي منها استرداد التكاليف والحفاظ عليها من التلوث والهدر والاستنزاف، وتحديد أولويات الاستثمار وتنميتها، وتوفير مصادر جديدة للإمدادات لما يكفل استدامتها، بالإضافة إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للمياه، وقانون المياه واللوائح والإجراءات الأخرى بهدف صون الموارد المائية.

وأكد مختار أبو راس ضرورة تعزيز التكامل بين سياسات المياه والسياسة العامة للتنمية المستدامة والتخفيف من الفقر، وتأكيد التنسيق بين كافة القطاعات، وعلى كل المستويات، وكذا تشجيع تقنيات حصاد المياه وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي، واستخدامها في الري وتغذية المياه الجوفية، وتنمية الموارد المائية السطحية، وتغذية أحواض المياه الجوفية من خلال إقامة الحواجز المائية والسدود، وتشجيع استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار والعمل على تعزيز دور المجتمعات المحلية في إدارة الأحواض المائية.

بالإضافة إلى اختيار إدارة المشاريع وتشغيلها إلى جانب وضع تعريف واضح لأسس ومعايير استخدام المياه، والتمييز الواضح بين إدارة الموارد المائية، وبين خدمات توفير المياه وبلورة سياسة واضحة تجاه مسئولية كل جهة فيما يتعلق بنوعية المياه وصلاحيتها لاستخداماتها المختلفة.

وخلال اللقاء أشار البروفيسور ماثيوس فايتر رئيس البعثة الألمانية رئيس قطاع السياسات التنموية الإقليمية والشرق الأدنى إلى أن التعاون اليمني الألماني يعود إلى أكثر من /35/ عاما من الشراكة المثمرة، لافتا إلى أن التعاون في قطاع المياه يأتي بعد التركيز على الدعم السلعي ومشاريع البنية الأساسي في مجال النقل.

وقال فايتر: "بدأ التحول التدريجي نحو القطاعات الاجتماعية كالمياه والصرف الصحي والتعليم الأساسي والصحة والتنمية الاجتماعية".. مشيرا إلى أن قطاع المياه حاليا يصل نصيب التعاون الفني فيه إلى حوالي 60 بالمئة ويعتبر العمود الأساسي لمساهمة الحكومة الألمانية في مجال التنمية في اليمن.

فيما نوه تون فيختمان مسئول مجموعة التنسيق للجهات المانحة الأساسية العاملة في قطاع المياه في اليمن حول القضايا الأساسية للحوار منها أن المانحين لقطاع المياه في اليمن قاموا بتشكيل مجموعة أساسية للمانحين تتألف من البنك الدولي وألمانيا وهولندا باعتبارهم المانحين الأكبر مساهمة في دعم القطاع.. مشيرا إلى أنهم يقدمون أكثر من /50/ مليون دولار سنويا ويغطون مجمل القطاع بما في ذلك المياه والصرف الصحي في المدن والريف، والإدارة المتكاملة للموارد المائية وحماية البيئة والزراعة المروية، لافتا إلى أن الوكالة البريطانية للتعاون التنموي DFID شريك صامت في دعم قطاع المياه باعتبارها من القادمين الجدد نسبيا إلى هذا المجال في اليمن، مشيرا إلى أنهم في السنوات القادمة سيصبحون من أكبر المانحين على المستوى الثنائي.

هذا وقد جرى في اللقاء نقاش مستفيض حول مشكلة المياه في اليمن، وسبل معالجاتها، شارك في بلورة هذا الموضوع عددا من أعضاء مجلس النواب، وممثلي الجانب الحكومي، وكذا ممثلي البعثة الألمانية.

حضر اللقاء الأخ عبدالله أحمد صوفان أمين عام المجلس، والدكتور فرانك اركوس مان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بصنعاء، والدكتور أنيتا فريك مسئولة دائرة التعاون مع اليمن والخليج في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والدكتور جيرهارد ريديكير مدير مكتب صندوق الأعمار الألماني بصنعاء، والدكتور إيرنيا فيليمان مستشار التعاون الاقتصادي بسفارة ألمانيا الاتحادية بصنعاء، والأخ ناجي أبو حاتم القائم بأعمال مكتب البنك الدولي بصنعاء، والمهندس أنور سحولي من السكرتارية الفنية للإصلاح المؤسسي في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، وهيئة التعاون الفني الألماني.

باجمال: الخدش الإعلامي الرخيص للثوري لا يخدم الحوار السياسي بين الأحزاب

صنعاء/سبأ:

أبدى الأخ عبد القادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام استياءه الشديد مما نشرته صحيفة الثوري الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني في عددها الصادر يوم الخميس الماضي حول رفض جناح في المؤتمر الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية.

وقال "إن هذا الخدش الإعلامي الرخيص الذي ارتكبته الثوري في هذه الفترة التي تشهد بداية الحوار السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، لا يخدم هذا الحوار كما أنه لا يعزز جسور الثقة المطلوبة بين المتحاورين".

وأضاف باجمال في تصريح صحفي له أمس "إن ما اختلقته الصحيفة من رواية لا تمت إلى الحقيقة بصلة، إنما أرادت من خلال ما نشرته أن توحي أن ثمة خلافات بين قيادات المؤتمر الشعبي العام»، واصفاً ما نشرته تلك الصحيفة بأنه "وهم وأكذوبة ومغالطة سافرة تنم عن نوايا باطنية تختزنها بعض قيادات الحزب الاشتراكي والصحيفة الناطقة باسمهم".

وقال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام "من العيب أن تضع الصحيفة أخبارا وروايات من نسيج الخيال وأن تدعي أنها تمتلك الحقيقة وهي غارقة في العقلية الشمولية وفي نظرية المؤامرة التي درجت عليها".. مؤكداً على ما "يسود قيادات المؤتمر الشعبي العام من احترام وثقة متبادلة لا يمكن أن تمس من قبل أحد".

وقال باجمال "إن المؤتمر الشعبي العام، الصانع للوحدة، والمدافع عنها، والواقف سداً منيعاً ضد المناوئين لها، والانفصاليين في ضمائرهم وعقولهم، ممن يلتحفون الكذب ويبشرون بالأوهام، يتمتع بقاعدة جماهيرية واسعة وبتنظيم واع ومتماسك".

واعتبر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام في ختام تصريحه "أن محاولة صحيفة الثوري التشكيك في بنيان المؤتمر الفكري أو السياسي أو التنظيمي هي رغبة مريضة لبعض قيادات الحزب الاشتراكي اليمني والقائمين على الصحيفة".

التقى وزير المالية وزار أمانة العاصمة

الحمد يؤكد استعداد الصندوق العربي لتمويل إنشاء أكاديمية يمنية للتأهيل المهني

□ صنعاء/ سبأ:

التقى الدكتور سيف العسلي وزير المالية أمس الأخ عبد اللطيف بن يوسف الحمد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مستهل اللقاء رحب الأخ وزير المالية بالأخ عبد اللطيف الحمد مشيدا بإسهامات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم مقدرات التنمية في الجمهورية اليمنية.

وأطلع الوزير العسلي الأخ رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على طبيعة الخطوات التي قطعتها وزارة المالية في مجال إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة وتصنيفها مشيرا إلى أن الحكومة اليمنية اتخذت العديد من الخطوات المتقدمة ضمن إستراتيجيتها المعلنة والهادفة إلى مكافحة الفساد.

كما تباحث الجانبان حول أمكانية تمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لمشروع إنشاء أكاديمية خاصة لتدريب المدربين في مجال التدريب المهني والفني والذي يدخل ضمن أولويات التوجهات الحكومية المستهدفة تأسيس بنية تحتية للتعليم الفني وَالتقني وبما يسهم في خلق الكوادر الفنية والمهنية القادرة على تغطية احتياجات السوق المحلية والأسواق المحيطة في المنطقة.

من جهته ابدي الأخ رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي استعداد الصندوق لدعم مشروع إنشاء أكاديمية يمنية لتدريب المدربين في مجال التأهيل المهني والفني.. مشيرا إلى أهمية استيعاب العمالة اليمنية المؤهلة في الأسواق الخليجية وضرورة خلق قاعدة سليمة للتعليم الفني والتقني في اليمن.

على صعيد متصل وضمن برنامج زيارته الحالية لليمن قام الأخ عبد اللطيف بن يوسف الحمد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أمس ومعه الأخ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي بزيارة لمقر أمانة العاصمة حيث التقي بالأخ أمين جمعان أمين عام المجلس المحلي بالأمانة.

جري خلال اللقاء بحث أوجه التعاون القائم بين اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وسير تنفيذ عدد من المشاريع الممولة من قبل الصندوق في أمانة العاصمة كمشروع التقاطعات الرئيسية بأمانة العاصمة ومشروع الأنفاق وكذا مشروع ترميم السقف الأثري للجامع الكبير بصنعاء.

وخلال اللقاء استعرض المهندس معين المحاقري وكيل أمانة العاصمة للشؤون الفنية خطة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأمانة العاصمة لتمويل مشاريع البنى التحتية الإستراتيجية بالعاصمة صنعاء.

كما تم الاطلاع على وثائق ودراسات المشاريع التي قامت أمانة العاصمة بإعدادها وبحث تمويل المرحلة الثانية لمشروع التقاطعات الرئيسية بالعاصمة بالإضافة الى تمويل مشروع حماية صنعاء من كوارث السيول للمنطقتين الشرقية والغربية، مشيرا الى ان كلفة المشاريع التي تم بحث تمويلها عبر الحكومة ومساهمة الصندوق العربي تبلغ حوالي مائة وعشرين مليون دولار.

هذا وقد قام الحمد بمعية الأخوان وزير التخطيط والتعاون الدولي وأمين عام المجلس المحلي بالأمانة بزيارة ميدانية لموقع مشروع التقاطعات الرئيسية المرحلة الأولى واطلع على كافة الأعمال الجاري تنفيذها والوثائق الخاصة بالأعمال المرحلة الثانية التي تشتمل على ثلاثة مواقع لتقاطعات رئيسية جديدة هي جسر تقاطع المالية وجسر شارع الزبير مع تقاطع شارع كلية الشرطة ونفق تقاطع الزبيري مع الخط الدائري "تقاطع كنتاكي" وكذا مشروع تقاطع شارع المطار مع شارع عمران الحصبة.

وهي المشاريع التي يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويلها.

يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صنعاء

دورة في إدارة مراكز خدمة المجتمع في محافظة تعز

□ تعز/ محمد هزاع

بدأت الدورة التدريبية الخاصة بإدارة المراكز المجتمعية التي يشارك فيها (24)مشاركا ومشاركة من عدد من محافظات الجمهورية وينظمها المركز الوطني الثقافي للشباب والتي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصنعاء.

وقد أوضح الأخ/ عبد الله عبد الإله سلام مدير المركز في تصريح لـ 14 أكتوبر أن الدورة تهدف إلى تعزيز وتطوير مراكز خدمة المجتمع والتي تم إنشائها قبل عام من قبل المركز وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج تقنية المعلومات والاتصالات في القاهرة وشركة مايكروسوفت العالمية وبالتعاون مع مجموعة العيسى التجارية بغرض مشاركة الشباب وتعزيز قدراتهم على المستوى المحلي من خلال الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات وتعزيز فرص العمل من خلال مساعدة الشباب الناشطين والمبدعين.

وأشار الأخ / مدير المركز أن المشروع يهدف إلى تسهيل فرص الحصول على المعلومات والتبادل المعرفي حول القضايا المتعلقة بتنمية الشباب، وزيادة الوعي في أوساط الشباب بالمنافع المأمولة من استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، والمساعدة على إيجاد فرص عمل جديدة.

وأضاف أن دورة إدارة المراكز المجتمعية تأتي في أطار برنامج شامل لتعزيز الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية في اليمن.

وأكد أن المشروع يبنى على أساس القدرات المتوفرة لبرنامج التنمية المجتمعية القائمة، والبنى التحتية الموجودة لخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، كما يبنى على أساس المشاركة الفاعلة للمنظمات المجتمعية والحكومية والغير حكومية المعنية بغرض ضمان نقل المعرفة المكتسبة من هذا المشروع النموذجي بنجاح إلى مناطق أخرى من البلد في المستقبل مؤكداً أن المشاركين في الدورة سيتدربون على الإدارة الحديثة والتي ستساعدهم على تطوير مراكز خدمة المجتمع وسيتلقى المشاركون تدريبات في رسم الأهداف والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الوقت وكتابة التقارير وكيفية اتخاذ القرار وكذلك القيادة وبناء فريق العمل ومهارات الاتصالات والتواصل.

في شكوى لسكان وحدة وديع حداد في المنصورة:

نناشد سرعة إزالة بناء مستحدث فوق مساحة مخصصة للخدمات في شارعنا

□ عدن / 14 أكتوبر:

ت / علي الدرب

شكى عدد من الساكنين في وحدة وديع حداد السكنية بمديرية المنصورة في محافظة عدن من قيام أحد الأشخاص بالبسط على مساحة أرض تقع في شارع عام قرب منازلهم، وأقام عليها بناء مستحدثاً ما أدى إلى إغلاق الشارع المؤدي إلى مساكنهم والتسبب في كثير من المضايقات للقاطنين هناك.

وفي شكوى تقدموا بها عبر (14 أكتوبر) إلى الأخوين عبدالقادر باجمال، رئيس مجلس الوزراء وأحمد محمد الكحلاني، محافظ عدن، أفاد هؤلاء السكان الذين تحتفظ الصحيفة بأسمائهم، أن تلك المساحة التي تم البسط عليها مخصصة وفقاً للمخطط العام كموقع للخدمات العامة وأن هناك توجيهات صدرت بشأنها من قبل الأخوة / رئيس الوزراء، ومحافظ عدن، ومدير عام مكتب وزارة الشؤون القانونية، رئيس نيابة الاستئناف في المحافظة ومدير عام مديرية المنصورة، وجميعها تقضي بإزالة البناء المستحدث في الشارع المذكور وإلغاء العقود والتعديلات التي تمت في المخططات المخصصة للمواقع الخدمية في المديرية.

وأوضح المواطنون في شكواهم أن متابعاتهم بشأن البناء المستحدث في الموقع المذكور استمرت منذ العام 2004م وحتى الآن، منوهين إلى أن التوجيهات الصادرة بإزالته لم تقم الجهات ذات العلاقة بتنفيذها عملياً، وأكد المواطنون ضرورة وضع معالجة سريعة لهذه المشكلة وفقاً للقانون وتطبيقه على الجميع بما يؤمن الحفاظ على المواقع الخدمية والحد من أية تصرفات أو محاولات للتحايل على القانون وتؤدي إلى الأضرار بالمصلحة العامة وبحاضر المدينة ومستقبلها.

عقدت في لحج تحت شعار «معاً نكافح الملاريا»

اختتام الندوة العلمية حول المكافحة المتكاملة للملاريا والأمراض المنقولة

□ الحوطة/ عادل قائد

اختتمت في لحج تحت شعار "معاً نكافح الملاريا" الندوة العلمية حول المكافحة المتكاملة لمرض الملاريا والأمراض المنقولة بالنواقل ودور القطاعات المختلفة التي شارك فيها (140) شخصاً من خمس محافظات والتي اقامها البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بالتعاون مع مكتب الصحة في لحج ومنظمة الصحة العالمية، وحضرها العديد من القيادات في وزارة الصحة وممثلي منظمة الصحة العالمية.. وقد خرجت الندوة بالعديد من التوصيات.

وكانت الندوة قد استعرضت العديد من أوراق العمل أهمها الاستراتيجية الوطنية للبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا في الجمهورية اليمنية والوضع الحالي وناقل الملاريا.. الأنواع.. والسلوك .. والعادات، بالإضافة إلى استراتيجية المكافحة المتكاملة للناقل، والتعاون القطاعي لمكافحة الملاريا.

وتم في الندوة استعراض وضع مكافحة الناقل في الجمهورية اليمنية، وحالات ملاريا واقعية ووبائية الملاريا.. بالاضافة إلى السياسة الوطنية لتشخيص وعلاجات حالات الملاريا، والسياسة المالية والإجراءات المتعلقة بإعداد الخطط والتنفيذ.. كما جرى في الندوة الحديث عن تجربة حمى الفتك في محافظة لحج، واستراتيجية استخدام الناموسيات المشبعة طويلة الأمد (تجربة اليمن).

وقدمت في الندوة الرؤية المستقبلية في كيفية التنسيق المشترك بين القطاعات المختلفة، بما فيها القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا في الجمهورية اليمنية بشكل عام، ومحافظة لحج بشكل خاص.

وعقب اختتام الندوة أوضح الدكتور عمر زين مدير عام الصحة في لحج ان الندوة كانت قيمة ومثمرة حيث تخللتها نقاشات، مشيراً إلى اهتمام وزارة الصحة بمكافحة الملاريا، موضحاً أن محافظة لحج حققت نتائج إيجابية في جانب مكافحة الملاريا وأن هذا العام ستنفذ العديد من القضايا في هذا الجانب.

اختتام دورة الترويج وإتمام عمليات البيع في شركة النفط عدن

□ عدن / أديب الجيلاني:

اختتمت صباح أمس في مركز التدريب والتأهيل التابع لشركة النفط اليمنية فرع عدن فعاليات الدورة التدريبية (الترويج وإتمام عمليات البيع) بحضور الأستاذ / محمد محمد دماج نائب مدير عام فرع الشركة في عدن والأستاذ / محمد عبدالقادر القيري مدير عام شركة سيسوفت للاستشارات والتدريب.

وفي الحفل القيت عدد من الكلمات منها كلمة الأستاذ / محمد دماج نائب مدير فرع شركة النفط في عدن الذي أثنى على الجهود المبذولة من قبل محاضر الدورة د. فؤاد محمد الحمدي نائب عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة ذمار ومنتسبي مركز التدريب والتأهيل التابع لفرع شركة النفط في عدن كافة، مؤكداً ضرورة أن تكون الدورة قد أدت مهمتها، مشيراً إلى أن هذه الدورة تأتي في سياق الخطط الاستراتيجية للشركة بهدف توسيع رقعة نشاط مبيعاتها وتنوعه لتتمكن من خوض غمار التنافس في إطار سياسة السوق المفتوحة وعدم الاحتكار الذي يتطلب إيجاد الكادر المؤهل والواعي لمهامه في مجال التسويق والمبيعات، منوهاً أن مثل هذه الدورات سوف تتواصل لتشمل مختلف كوادر الشركة في مختلف المحافظات في إطار خطة الشركة العليا لتأهيل كوادرها وموظفيها.

بعد ذلك جرى توزيع الشهادات لعدد (24) متدرباً ومتدربة منهم (4) كانوا من المبرزين والمتفوقين في إطار الدورة وهم سبأ صالح وعلي محمد بازرعه وشادي عبدالغني المقالح وإبراهيم الحسيني.